جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس-

سلسلة: نصوص قانونية

التدخل البرلماني في السياسة المالية بالمغرب:
نصوص تشريعية وتنظيمية

إعداد و تنسيق :
ذ. بدر بوخلوف

العدد 1
2022

ذ. بدر بوخلوف
التدخل البرلماني في السياسة المالية بالمغرب: نصوص تشريعية وتنظيمية
العدد 1 2022

هذا المؤلف هو عبارة عن تجميعة لأهم النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع التدخل البرلماني في المادة المالية بالمغرب بدءا بالوثيقة الدستورية، ومرورا بالقانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13. ووصولا إلى الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان. علاوة على نصوص قانونية أخرى لها ارتباط بموضوع الدراسة. بالإضافة إلى ملحق خاص ببعض المؤسسات الدستورية ذات العلاقة بالمؤسسة البرلمانية في الشأن المالي. وفي طليعتها وزارة الاقتصاد والمالية والمحاكم المالية.

وتتجلى أهمية هذا العمل التركيبي التوثيقي في كونه يدخل ضمن سياق انخراط بلادنا في إصلاح منظومته القانونية للمالية العمومية، وتحديدا تعزيز دور البرلمان في مجال السياسة المالية. وعلى وجه الخصوص في الجوانب المتعلقة بوظائفه الرقابية مما سيشكل منه إضافة نوعية للدراسات المالية بالمغرب والخزانة الجامعية، كما أنه يعد وثيقة مرجعية ومصدرا أكاديميا يمكن أن يعتبر منطلقا للمهتمين والدارسين نحو البحث في مجموعة من المواضيع المرتبطة بجزئيات ومكونات السياسة المالية بالمغرب عامة ودور البرلمان فيها تحديدا.

ذ. بدر بوخلوف
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مكناس-

المحتويات:

تقديم:

توطئة عامة:

المحور الأول: النصوص القانونية المؤطرة للتدخل البرلماني في المجال المالي

أولا: المادة المالية في الدستور المغربي لسنة 2011

ثانيا: القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13

ثالثا: المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية

رابعا: المرسوم رقم 2.17.607 القاضي بتغيير وتتميم مرسوم إعداد وتنفيذ قوانين المالية

المحور الثاني: مواد الانظمة الداخلية للبرلمان وقرارات القضاء الدستوري في المادة المالية

أولا: مواد النظامين الداخليين للبرلمان

أ- النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017

ب- النظام الداخلي لمجلس المستشارين لسنة 2020

ثانيا: بعض قرارات القضاء الدستوري في المادة المالية

المحور الثالث: ملاحق خاصة

أولا: جزء من مرسوم اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية

ثانيا: بعض فصول مدونة المحاكم المالية ذات الصلة بالموضوع

ثالثا: قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة رقم 679.20 بتاريخ 13 فبراير 2020
رابعا: منشور رئيس الحكومة رقم 2019/17 بتاريخ 2 أكتوبر 2019